بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

تطورات الاقتصاد المصري
مايو ٢٠٢١

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

١- مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

اسهامات بنود الانفاق في نمو الناتج المحلي بسعر السوق (نقطة مئوية)

نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩ ليحقق معدل نمو مبدئي بنحو ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره نحو ٢,٣% خلال الفترة من٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، وقد ارتفع معدل النمو خلال النصف الأول للعام المالي ٢٠٢١/٢٠ لنحو ٢% مقارنة بنحو ٠,٧% خلال الربع الأول من نفس العام، والجدير بالذكر ان ركائز النمو الان أصبحت أكثر تنوعا واستدامة ويرجع ذلك للأداء الإيجابي لكل من الاستهلاك وصافي الصادرات.

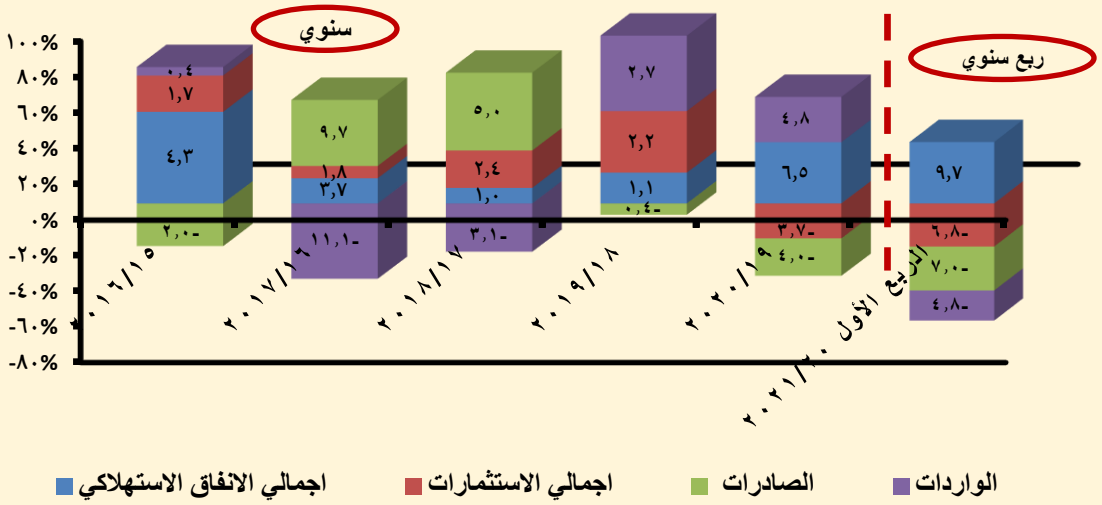

الرقم القياسي للصناعات التحويلية

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) قد بلغ عن شهر فبراير ٢٠٢١ نحو ١٠٠,٩٢ (أولي) مقابل ٩٨,٧٠ خلال شهر يناير ٢٠٢١ (نهائي)، بنسبة ارتفاع قدرها٢,٢٥%.

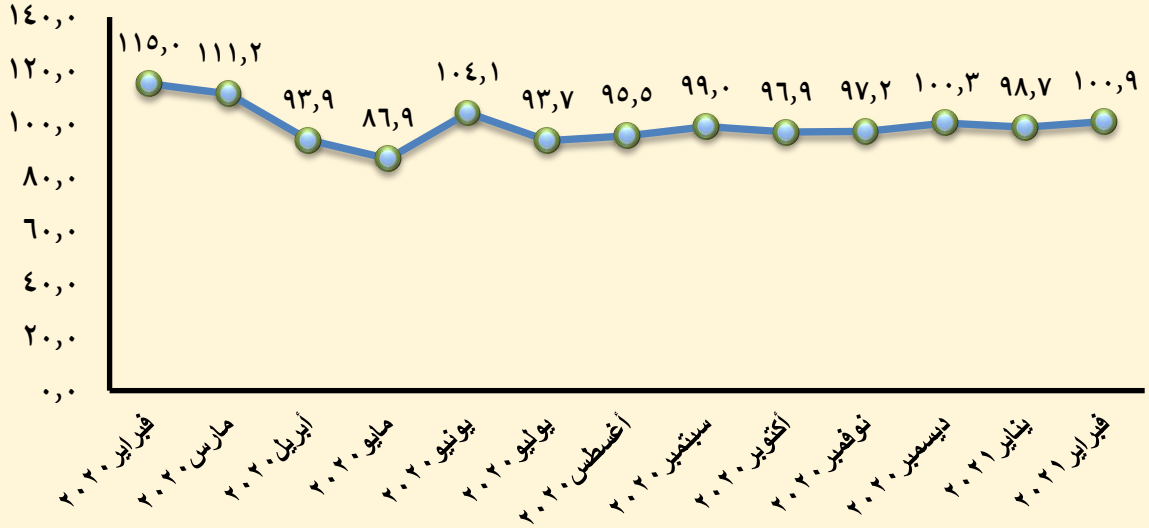

عائدات هيئة قناة السويس

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع إيرادات هيئة قناة السويس في شهر فبراير ٢٠٢١ بشكل طفيف، لتبلغ نحو ٧,٤ مليار جنيه مقابل ٧,٢ مليار جنيه في شهر فبراير ٢٠٢٠، بزيادة نحو ٢٠٠ مليون جنيه. كما ارتفعت أعداد السفن العابرة بهيئة قناة السويس ليصل إلى ١١٥٢ سفينة في شهر فبراير الماضي، مقابل ١١٠٧ سفينة في نفس الشهر عام ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٤٥ سفينة، بينما بلغ عدد ناقلات البترول العابرة نحو ٣٨٠ سفينة في فبراير ٢٠٢١، مقابل ٤١٨ سفينة في نفس الشهر عام ٢٠٢٠.

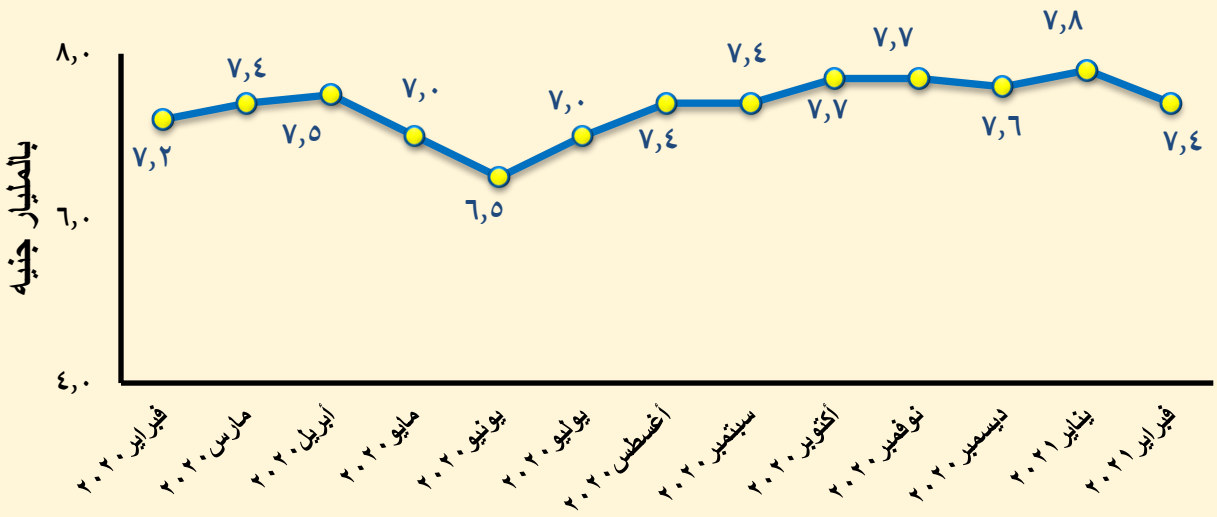

٢- مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية سجل (١١٠,٩) نقطة لشهر مارس ٢٠٢١، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره (٠,٦%) عن شهر فبراير ٢٠٢١، وسجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية (٤,٨%) لشهر مارس ٢٠٢١ مقابل (٤,٦%) لنفس الشهر من العام السابق.

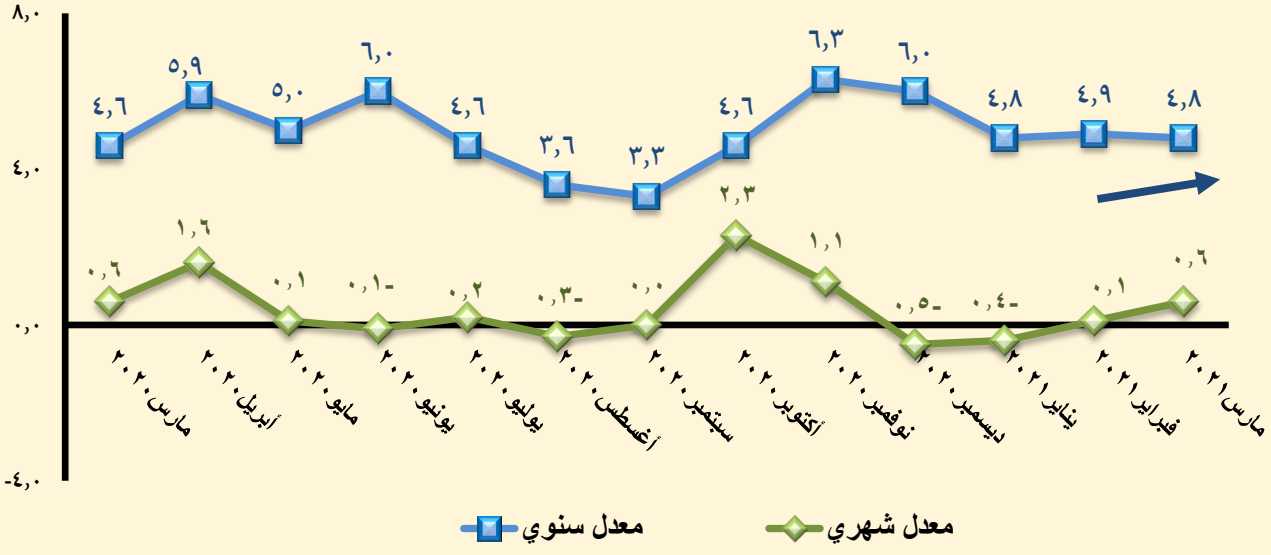

القطاعات المؤثرة في معدل التضخم لأسعار المستهلكين

يرجع أهم أسباب زيادة معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية لشهر مارس ٢٠٢١، لارتفاع أسعار مجموعة الفاكهة بنسبة (٧,١%)، مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (٣,٧%)، مجموعة الزيوت والدهون بنسبة (٠,٩%)، مجموعة الخضروات بنسبة (٠,٧%)، مجموعة الحبوب والخبز بنسبة (٠,٥%) ومجموعة الالبان والجبن والبيض بنسبة (٠,٥%)، هذا بالرغم من انخفاض أسعار مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (-١,١%) ومجموعة خدمات النقل بنسبة (-٠,٤%).

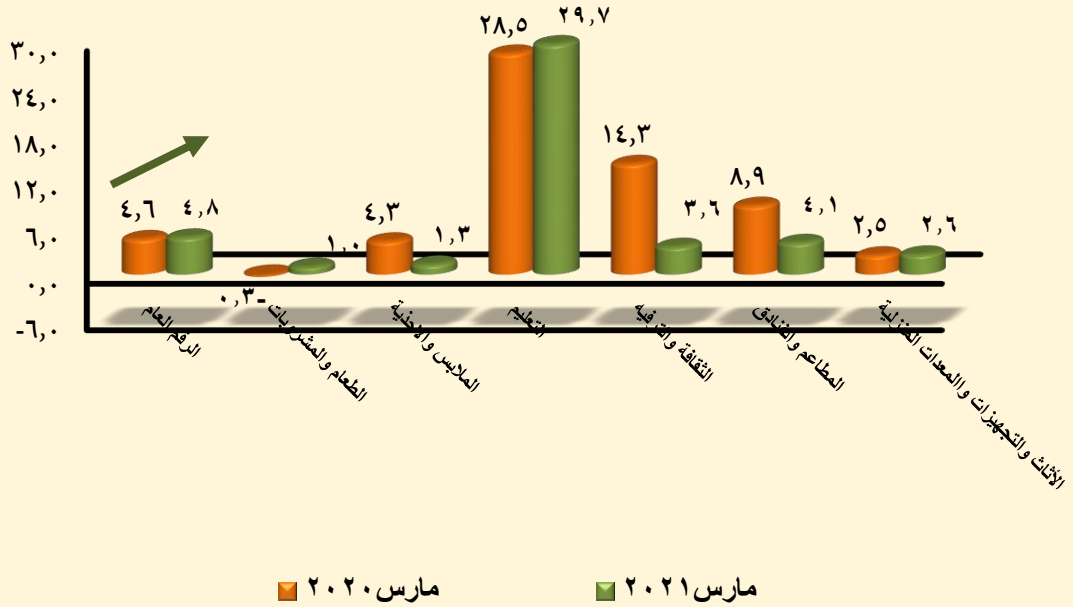

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط سعر كيلو جرام القمح البلدي ومتوسط سعر كيلو جرام اللحم البقري او الجاموسي وسعر كيلو زيت بذرة القطن المخلوط بينما انخفض سعر كيلو الدجاج البلدي في شهر مارس ٢٠٢١ عن سعره في نفس الشهر من العام السابق.

متوسط أسعار أهم السلع الغذائية (جنيه/كجم)

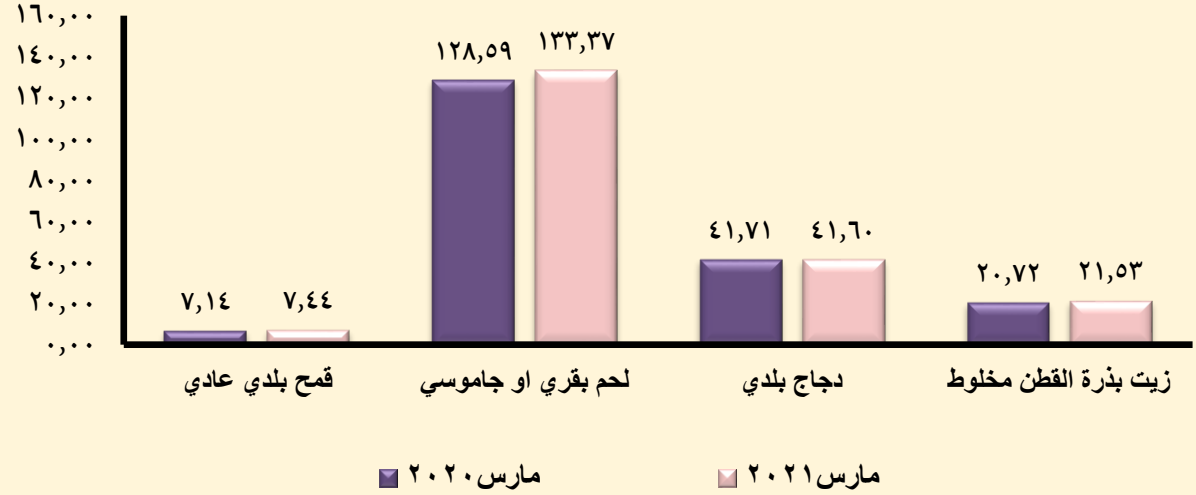

٣- مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تراجع قيمة العجز في الميزان التجاري المصري إلى ٣,١٥ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢١، مقابل نحو ٣,٨٥ مليار دولار خلال يناير ٢٠٢٠، بنسبة تراجع بلغت نحو ١٨,٢ %، ومن أهم أسباب تراجع العجز في الميزان التجاري، انخفاض قيمة الصادرات بنسبة ٨,٤%، حيث بلغت قيمتها نحو ٢,٥ مليار دولار خلال يناير ٢٠٢١، مقابل نحو ٢,٧٢ مليار دولار خلال يناير ٢٠٢٠. ويعود ذلك لتراجع صادرات بعض السلع ومنها منتجات البترول بنسبة ٢,٥%، وأيضاً البترول الخام بنسبة ١١,٩%، والملابس الجاهزة بنسبة ٨%.

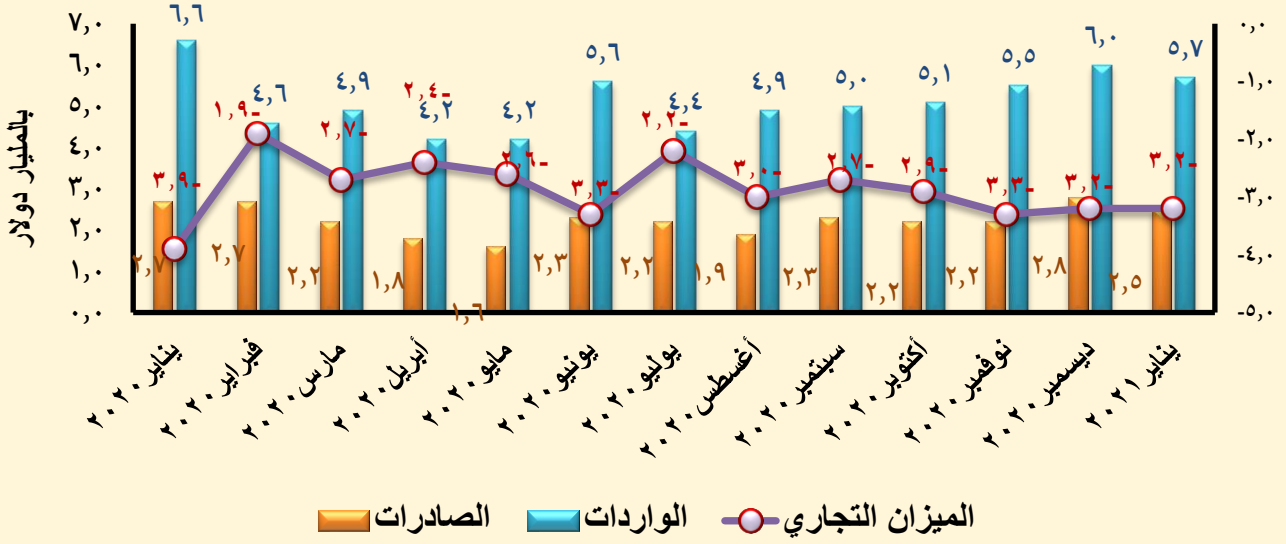

الفائض الكلي

صرح الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أن البيانات المالية خلال السبعة أشهر الاولي من العام المالي ٢٠٢١/٢٠ تشير إلى استمرار تحقيق مؤشرات مالية جيدة ومتوازنة رغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصادات العالمية، والنشاط الاقتصادي بالسوق المحلية، حيث انخفض العجز الكلي للموازنة لنحو ٤,٤%، وتم تحقيق فائض أولي قدره ١٨,١ مليار جنيه.

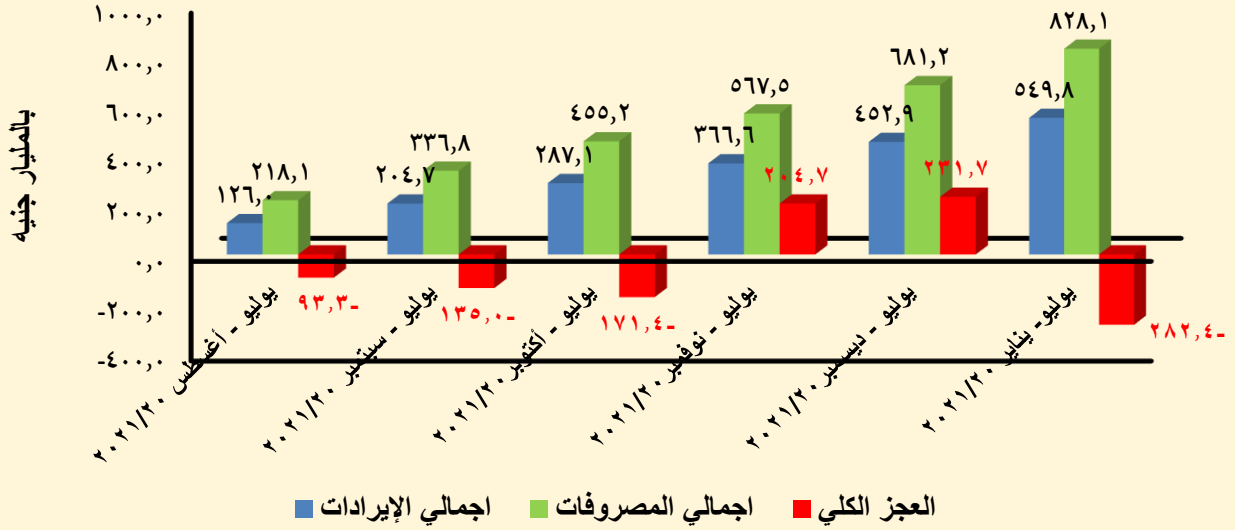

الإيرادات الضريبية

أعلنت وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ١٠,٧% لتسجل نحو ٤٠٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة من "يوليو٢٠٢٠: يناير٢٠٢١" مقابل ٣٦٧,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. وذلك نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل بنحو ٢٠,٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، لتبلغ نحو ١٤٣,١ مليار جنيه.

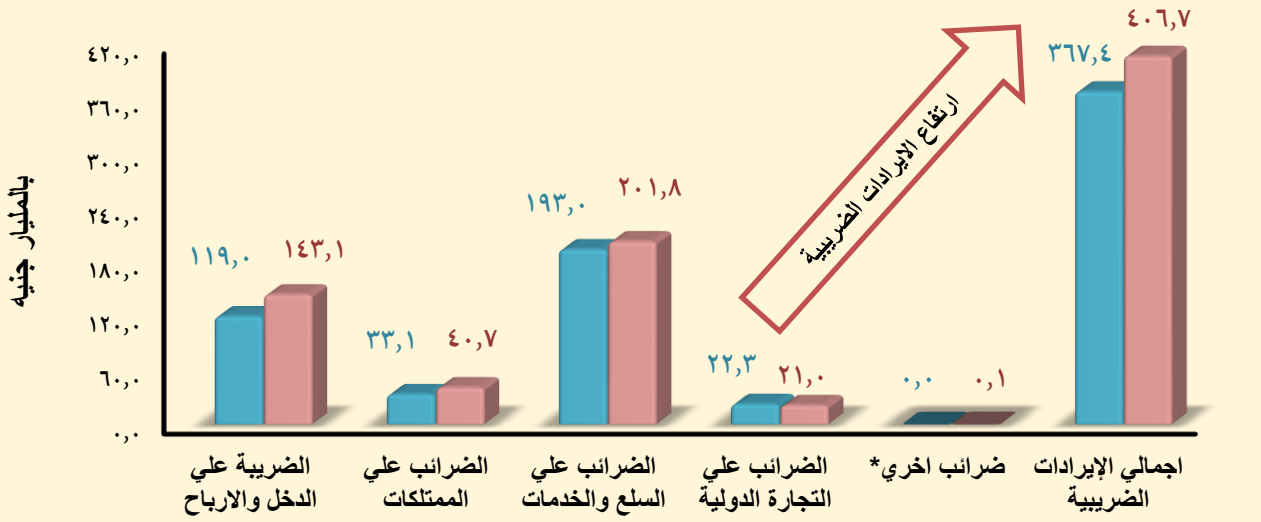

*بصفة مبدئية

يوليو - يناير ٢٠٢١/٢٠ ■ يوليو -يناير ٢٠٢٠/١٩ ■

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة من يوليو - يناير٢٠٢١/٢٠

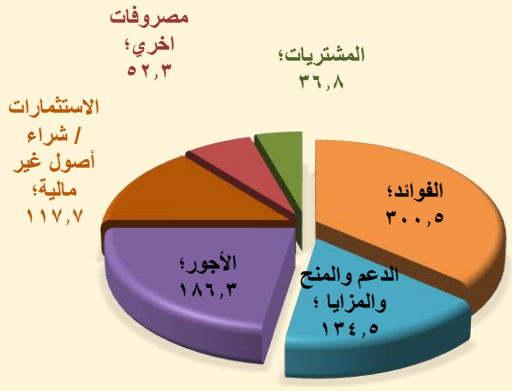

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة من يوليو - يناير ٢٠٢٠/١٩

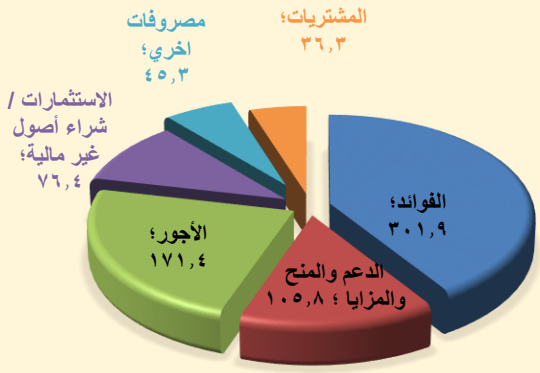

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

أوضحت بيانات حديثة للبنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية "M2" على أساس شهري بقيمة ٦٣,٧ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠٢١ لتسجل ٥,٠٢٣ تريليون جنيه، مقابل ٤,٩٦٠ تريليون جنيه في نهاية يناير ٢٠٢١.

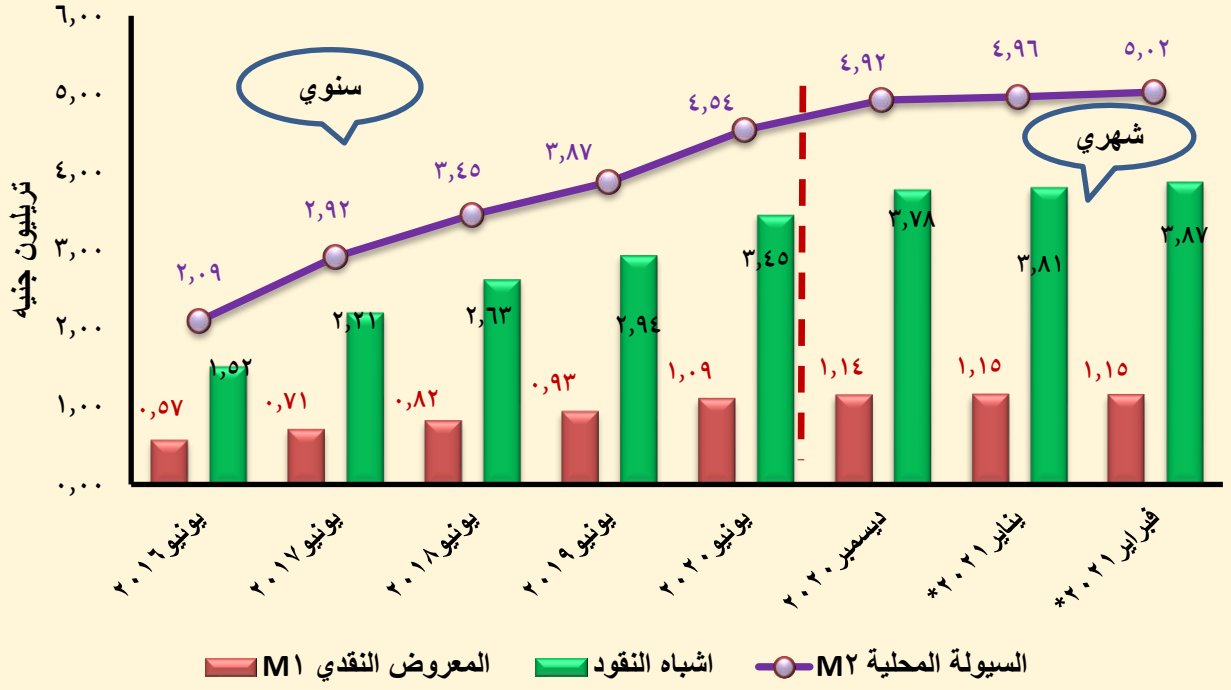

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي المصري، أن الودائع الحكومية قد ارتفعت لتسجل نحو ٩٤٤,٨ مليار جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢١، مقابل ٩٢٠,٤ مليار جنيه بنهاية يناير ٢٠٢١، وسجلت الودائع غير الحكومية نحو ٤,٤٢٩ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢١، مقابل ٤,٣٦٢ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢١.

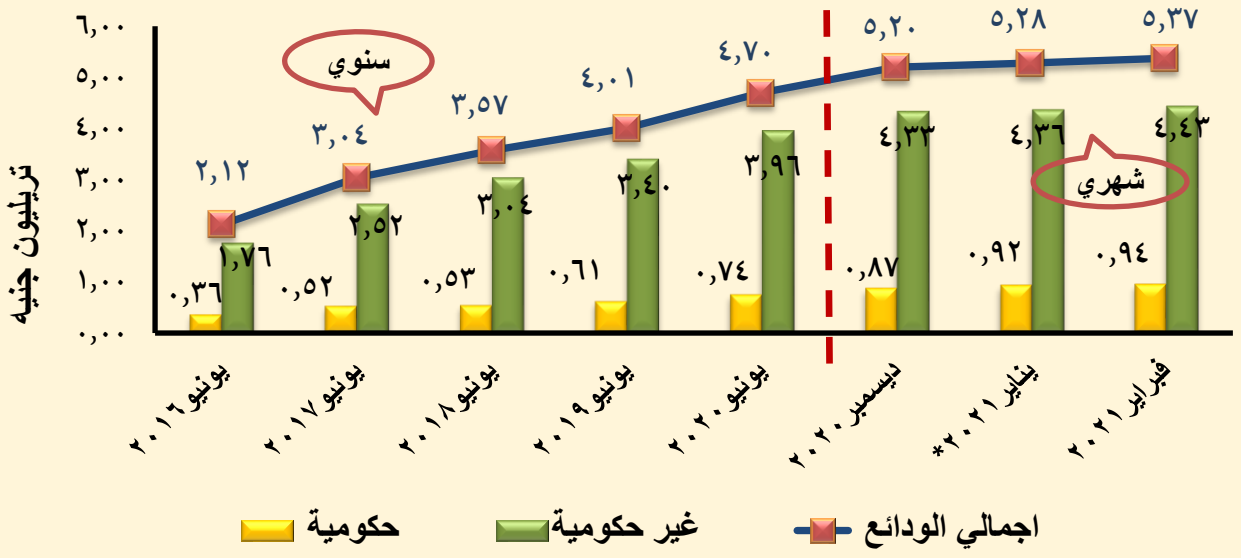

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشف أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (القروض) من البنوك لنحو ٢,٥٧٣ تريليون جنيه بنهاية شهر فبراير ٢٠٢١، لافتا إلى زيادة حجم تلك التسهيلات بنحو ٣٧٢,٦ مليار جنيه خلال الفترة من (يوليو ٢٠٢٠ – فبراير ٢٠٢١)، بمعدل نمو ١٦,٩%، وأرجع هذا الارتفاع الى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بنحو ٢٠٧,٩ مليار جنيه بمعدل ٣١%، وارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بنحو ١٦٤,٧ مليار جنيه، بمعدل ١٠,٧%.

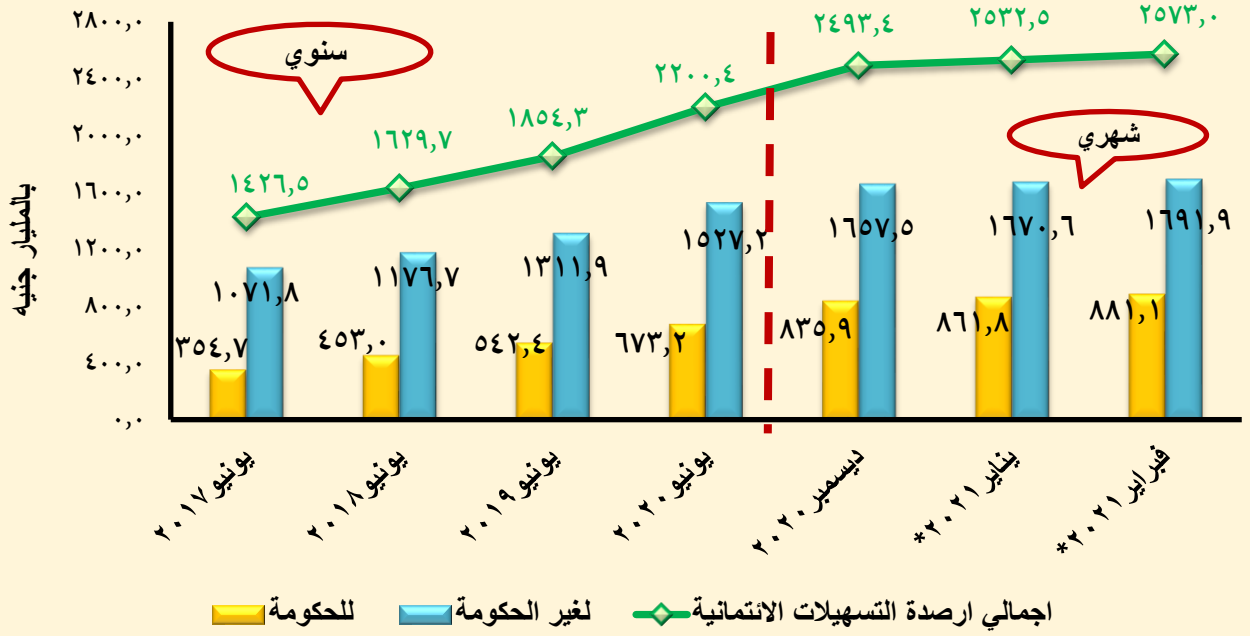

صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع أرصدة احتياطي مصر من النقد الأجنبي بقيمة ١٣٦ مليون دولار خلال مارس ٢٠٢١، لتصل إلى ٤٠,٣٣٧ مليار دولار، مقابل حوالي ٤٠,٢٠١ مليار دولار نهاية فبراير ٢٠٢١، وشهدت الاحتياطيات الأجنبية لمصر منذ مارس ٢٠٢٠، تراجعاً بتأثير من تداعيات جائحة كورونا، قبل أن تعود مجدداً للارتفاع.

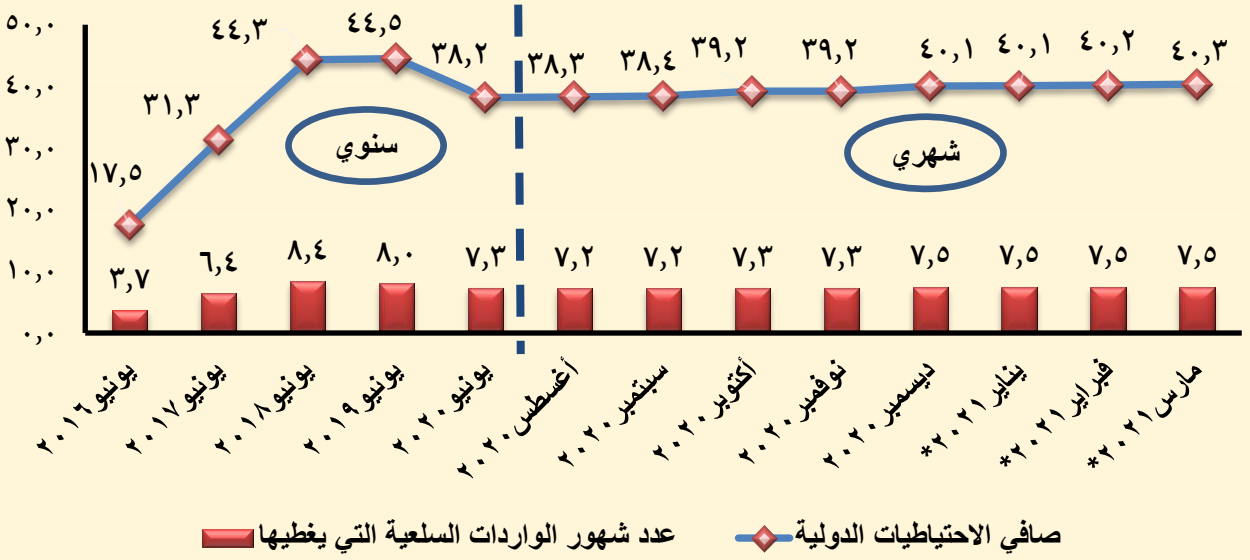

تطور أسعار العائد والفائدة والايداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ٢٨ أبريل ٢٠٢١، الإبقاء علي سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ٨,٢٥% و٩,٢٥% و٨,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ٨,٧٥%.

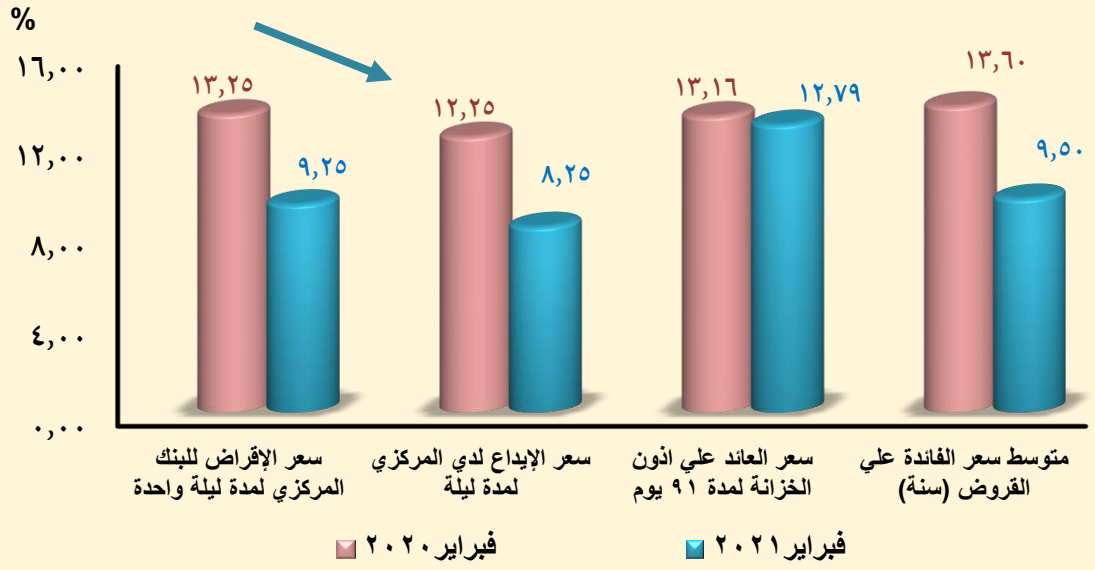

تطور أسعار العملات

شهدت أسعار الدولار تحركات عرضية مقابل الجنيه في تعاملات متذبذبة تضمنت صعودا وهبوطا طفيفا، في شكل أقرب للاستقرار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، وتشير التوقعات بأن يشهد الدولار خلال الفترة المقبلة تراجعًا ملحوظًا أمام الجنيه المصري، لاسيما في ظل قرار عودة السياحة الروسية للمنتجعات المصرية والذي من المقدر أن يرفع إيرادات مصر الدولارية بقيمة ٣ مليارات دولار، وصرح خبير مصرفي إن الدولار قد يتراجع بمقدار ٦٠ قرشًا بنهاية العام الجاري.

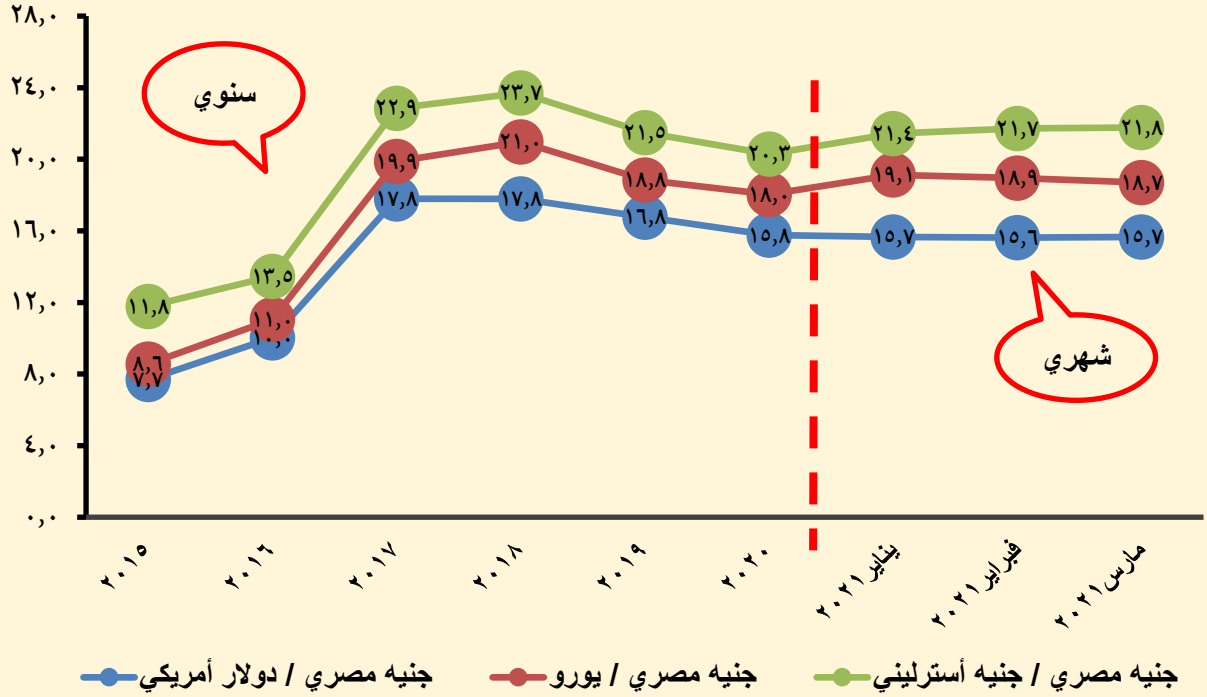

مؤشرات البورصة المصرية

هبط رأس المال السوقي للبورصة المصرية، بنحو ٥٤,١ مليار جنيه خلال جلسات شهر مارس ٢٠٢١، ليغلق عند مستوى نحو ٦٥٠ مليار جنيه، بنسبة انخفاض ٧,٧%، وهبط رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٣٩٣,٣ مليار جنيه إلى ٣٦٠ مليار جنيه، بنسبة انخفاض ٨,٥%، كما تراجع رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ١٢١,٤ مليار جنيه إلى ١٠٧,٥ مليار جنيه بنسبة انخفاض ١١,٤%، وكذلك رأس المال للمؤشر الأوسع نطاقًا من ٥١٤,٧ مليار جنيه إلى ٤٦٧,٦ مليار جنيه بنسبة انخفاض ٩,١%، و رأس المال السوقي لبورصة النيل من ١,٢ مليار جنيه إلى ١,١ مليار جنيه، بنسبة انخفاض ٣,٨%.

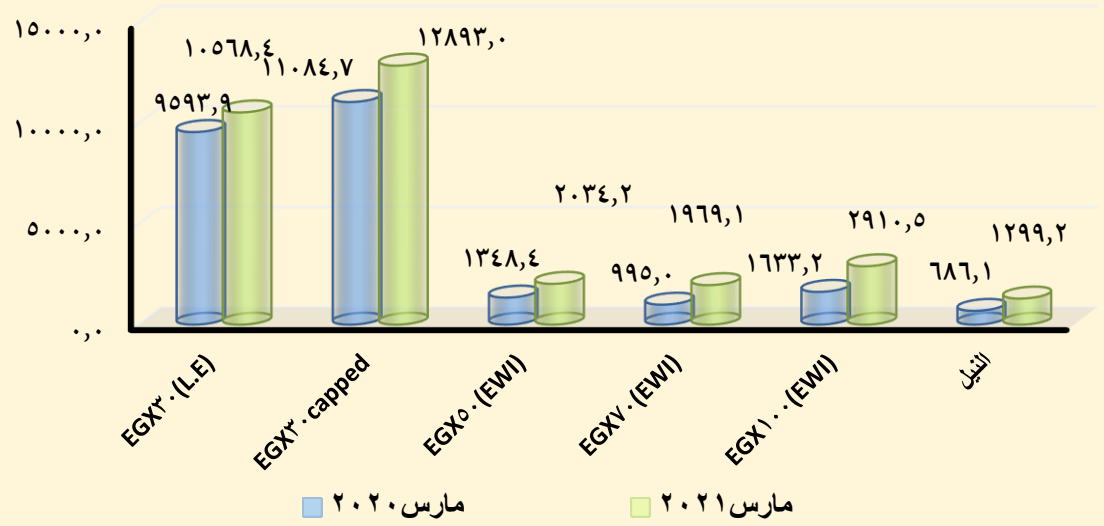

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٢٥,٤ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠٢١ مقابل ١٥,٥ مليار جنيه خلال مارس ٢٠٢٠، بزيادة قدرها ٩,٩ مليار جنيه، بينما كانت الأوراق المالية في فبراير ٢٠٢١ قد بلغت ٣٢,٨ مليار جنيه.

ارتفاع قيمة الأوراق المالية المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات في مارس ٢٠٢١ عن شهر مارس ٢٠٢٠

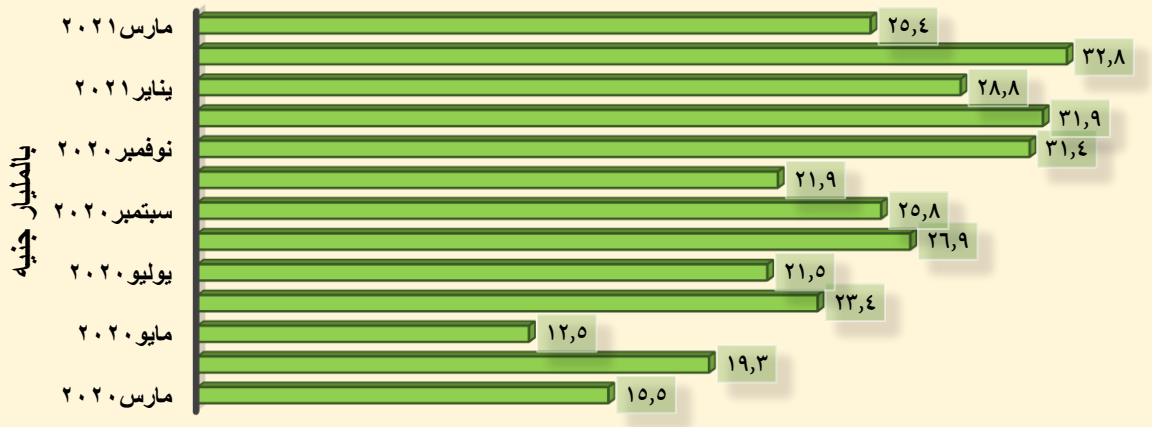

ثانيا: السكان وقوة العمل

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

أعلنت الساعة السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، استمرار زيادة عدد سكان مصر في ٢٠٢١، حيث سجل إجمالي عدد السكان بالداخل اليوم الجمعة ٢ أبريل ٢٠٢١، نحو ١٠١ مليون و٦٧٤ألفا و٤٣٤ نسمة بالداخل، أن عدد سكان محافظة القاهرة بلغ نحو ١٠ ملايين و٢٧ ألفا و٦٥٦ نسمة، ويليها محافظة الجيزة بنحو٩ ملايين و٢٢٢ ألفا و١٥٢ نسمة، ثم محافظة الشرقية ٧ ملايين و٦٦٠ ألفا و٨٢٠نسمة.

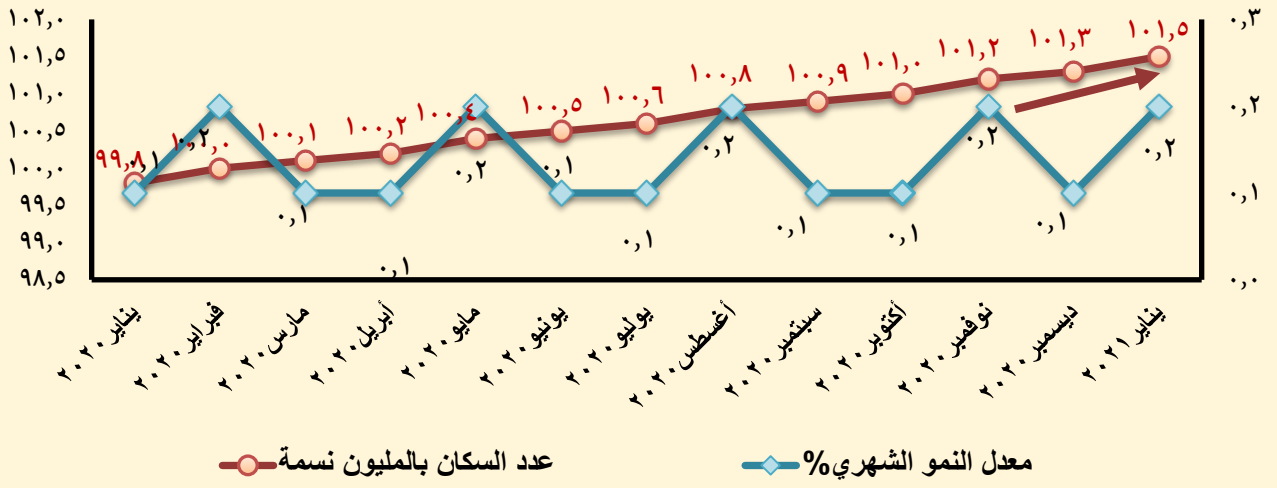

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الأول من العام الجاري (يناير -مارس) بنسبة ٧,٤ بالمائة من إجمالي قوى العمل، مقابل ٧,٢ بالمائة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بارتفاع قدره ٠,٢ بالمائة، وبانخفاض ٠,٣بالمائة عن الربع المماثل من العام السابق، ويرجع ارتفاع معدل البطالة خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري ٢٠٢١ للموجه الثانية لفيروس كورونا التي بدأت في يناير ٢٠٢١ وهي بداية فترة جمع البيانات، وبالتالي انخفضت أعداد المشتغلين.

تطور معدل البطالة منذ عام ٢٠١٨ وحتي الربع الاول ٢٠٢١